

Distr.: General  
16 December 2015  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية  
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية  
فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية  
للمحاسبة والإبلاغ  
الدورة الثانية والثلاثون  
جنيف، ٤-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

## تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الثانية والثلاثين

المعقودة في قصر الأمم في جنيف في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥



الرجاء إعادة استعمال الورق



## المحتويات

## الصفحة

٣	مقدمة
٣	أولاً- الاستنتاجات المتفق عليها . . . . .
٣	ألف - الأسس الجوهرية للإبلاغ العالي الجودة: المتطلبات الدولية لمراجعة الحسابات والضمان والممارسات الجيدة في مجال تنفيذها . . . . .
٣	باء - استعراض الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز دور الإبلاغ من جانب الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة . . . . .
٤	جيم - مسائل أخرى . . . . .
٤	ثانياً- موجز الرئيس . . . . .
٥	ألف - البيانات الاستهلاكية . . . . .
٥	باء - الأسس الجوهرية للإبلاغ العالي الجودة: المتطلبات الدولية لمراجعة الحسابات والضمان والممارسات الجيدة في مجال تنفيذها . . . . .
٦	جيم - استعراض الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز دور الإبلاغ من جانب الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة . . . . .
١٢	دال - مسائل أخرى . . . . .
١٥	ثالثاً- المسائل التنظيمية . . . . .
٢٠	ألف - انتخاب أعضاء المكتب . . . . .
٢٠	باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل . . . . .
٢٠	جيم - نتائج الدورة . . . . .
٢١	دال - اعتماد التقرير . . . . .
٢١	المرفقات
٢٢	الأول- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والثلاثين . . . . .
٢٣	الثاني- الحضور . . . . .

## مقدمة

١ - عقدت الدورة الثانية والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ<sup>(١)</sup> في قصر الأمم في جنيف، في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

## أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها

ألف - الأسس الجوهرية للإبلاغ العالي الجودة: المتطلبات الدولية لمراجعة الحسابات والضمان والممارسات الجيدة في مجال تنفيذها (البند ٣ من جدول)

٢ - رحبت الوفود المشاركة في الدورة الثانية والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل)، باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبالالتزام المجتمع الدولي بتحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - بطريقة متوازنة ومتكاملة. وسلطت الوفود الضوء على الدور الأساسي الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وشددت على أهمية إعداد تقارير مالية وغير مالية عالية الجودة من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة والإدارة السليمة. وأكدت الوفود أن التقارير ذات الجودة العالية يمكن أن تشكل أيضاً جزءاً هاماً من آلية تستخدمها الدول الأعضاء لرصد أهداف التنمية المستدامة واستعراضها، بغية تقييم تأثير الشركات في التنمية المستدامة.

٣ - وأكد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل التزامه بتوفير الدعم للدول الأعضاء في مجال تعزيز إعداد تقارير ذات جودة عالية بهدف تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشار المندوبون في ذلك الصدد إلى ضرورة تعزيز التعاون على جميع المستويات، وبخاصة التعاون بين الجهات المنظمة ومؤسسات المحاسبة المهنية والقطاع الخاص، وإلى أن ضرورة الالتزام بخطة موحدة أمر بديهي لا يخفى على أحد.

٤ - وأبرزت الدورة الثانية والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل الدور الأساسي الذي تؤديه معايير مراجعة الحسابات والضمان في تيسير تكوين رؤوس المال، من خلال تعزيز ثقة المستثمرين التي يمكن أن تؤدي إلى تعبئة الموارد على الصعيدين المحلي والدولي. وسلط المندوبون الضوء على التحديات المتصلة بالتنفيذ الفعال للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، مثل ضمان التقارير غير المالية ومراجعة حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وضمان التقارير المالية التي تعدها كيانات القطاع العام. وأشار فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في سياق مداولاته

(١) يمكن الاطلاع على البيانات التي قدمت في الاجتماع على الموقع الشبكي:

<http://isar.unctad.org/isar32/isar-32-presentations> (تم الدخول إليه في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

بشأن هذا الموضوع، إلى ضرورة التعاون الوثيق بين واضعي المعايير ومختلف الجهات المنظمة القطاعية وهيئات الرقابة، من أجل كفالة التأزر وتحقيق التنظيم الفعال. وسُلِط الضوء على مسائل من قبيل جودة مراجعة الحسابات واستقلالها والشك المهني، باعتبارها مجالات يتعين تناولها من أجل تعزيز الإسهام الإيجابي لمراجعة الحسابات في إعداد تقارير ذات جودة عالية. ودعا فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل الأونكتاد إلى مواصلة تيسير تبادل الممارسات الجيدة بشأن التنفيذ المنهجي للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والضمان وإنفاذها، بطرائق تشمل إجراء دراسات حالة إفرادية، وتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل من أجل بناء القدرات.

## باء- استعراض الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز دور الإبلاغ من جانب الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (البند ٤ من جدول الأعمال)

٥- أكد المندوبون، أثناء المداولات المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال، ضرورة تقديم الشركات تقارير مفيدة وموجزة وموثوقاً بها وقابلة للمقارنة عن الجوانب المالية وغير المالية لأدائها، وعن إدماج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورتها للإبلاغ. وسلطوا الضوء على الحاجة الملحة والمتزايدة لهذا الطلب في ضوء اعتماد أهداف التنمية المستدامة مؤخراً. وأعرب المندوبون عن تقديرهم لأعضاء فريق الخبراء الاستشاري المخصص على مساهماتهم في تقدم العمل المتعلق بهذا البند من جدول الأعمال خلال الفترة بين دورتي فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، وأثنوا على أمانة الأونكتاد لتقديمها ورقة المعلومات الأساسية، التي يسرت المداولات بشأن هذا البند من جدول الأعمال. ودعا فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل الأونكتاد إلى تنفيذ المزيد من العمل، بالتعاون مع فريق الخبراء الاستشاري، بهدف تحديد الممارسات الجيدة للإبلاغ من جانب الشركات بشأن أهداف التنمية المستدامة وتيسير تنسيق الإبلاغ عن الاستدامة.

## جيم- مسائل أخرى (البند ٥ من جدول الأعمال)

### إرشادات بشأن الممارسات الجيدة في مجال رصد الامتثال والإنفاذ

٦- استعرضت الدورة الثانية والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل التقدم المحرز خلال فترة ما بين الدورتين في ما يتعلق بإعداد وثيقة توجيهية بشأن الممارسات الجيدة في مجال رصد الامتثال إلى المعايير والقواعد المعترف بها عالمياً وإنفاذها، بهدف تحقيق الجودة العالية في الإبلاغ عن كل من الجوانب المالية وغير المالية لأداء الشركات. وأجرت الدورة مزيداً من المداولات واستعرضت التطورات التي طرأت مؤخراً بشأن هذا الموضوع. وأعرب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل عن تقديره لأعضاء الفريق الاستشاري المخصص المعني برصد الامتثال والإنفاذ على

مساهماته في إعداد الوثيقة التوجيهية. وسلطت الدورة الضوء على الطبيعة المعقدة للآليات المرتبطة بذلك النوع من الرصد والحاجة المتزايدة للإرشاد في هذا المجال، بغرض مساعدة الدول الأعضاء في إنشاء الآليات اللازمة. وطلب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل إلى الأونكتاد أن تعمل بالتعاون مع الفريق الاستشاري المخصص، على إكمال العمل الجاري من أجل إعداد وثيقة توجيهية، وجرى الاتفاق على أن تواصل أمانة الأونكتاد استعراض الممارسات الجيدة والتطورات في مجال رصد الامتثال والإنفاذ.

### النسخة الإلكترونية لأدوات تطوير المحاسبة والتحديثات المدخلة على تطبيقاتها

٧- رحبت الوفود المشاركة في الدورة الثانية والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل بالتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تطبيق أدوات تطوير المحاسبة ووضع خطط عمل مناسبة من أجل بناء القدرات. وأشادت الدورة بأمانة الأونكتاد على التحسينات المدخلة على المنبر الإلكتروني لأدوات تطوير المحاسبة، وشجعت الدول الأعضاء على تطبيق الأدوات بغرض تيسير جهودها تجاه بناء القدرات في مجال إعداد التقارير المالية وغير المالية. وعلاوة على ذلك، دعت الدورة أمانة الأونكتاد إلى تحديث أدوات تطوير المحاسبة، مع مراعاة التطورات التي طرأت مؤخراً وأثرت على المؤشرات المختلفة لتلك الأدوات، والدروس المستفادة من تطبيقها عملياً من قبل الدول الأعضاء.

## ثانياً- موجز الرئيس

### ألف- البيانات الاستهلالية

٨- سلط الأمين العام للأونكتاد الضوء على بعض الأحداث الهامة التي شهدتها المجتمع الدولي مؤخراً، ولا سيما اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشار إلى ضرورة تقييم التقدم المحرز واتخاذ إجراءات تصحيحية، حسب الاقتضاء، طوال فترة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ وإلى الأهمية القصوى لتقديم تقارير عالية الجودة بشأن تخصيص الموارد الشحيحة وتعزيز الاستقرار المالي وتعزيز الإدارة السليمة ودعم ازدهار القطاع الخاص؛ موضحاً أنه ستظل هناك ثغرات في بعض المجالات مع ذلك. وأكد أن الإبلاغ من جانب الشركات حري بأن يتيح إمكانية تقييم تأثيرها على التنمية المستدامة. وأضاف أن دور إفصاح الشركات عن الشواغل البيئية والاجتماعية والإدارية ذو أهمية بالغة في ذلك الصدد. وقال إنه مع ذلك تتور كفالة الاتساق بين أطر وممارسات الإبلاغ المعمول بها وإمكانية المقارنة بين المعلومات والبيانات التي تقدمها الشركات صعوبات حقيقية، وسيكون التحقق من تلك المعلومات ضرورياً جداً لكفالة مصداقيتها.

٩- وأكد رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية في بيانته، أن تقدم تقارير مالية ذات صلة وصادقة في تجسيدها للواقع وقابلة للمقارنة والتحقق، يؤدي دوراً حاسماً في تحقيق كفاءة وفعالية عمل أسواق رأس المال على الصعيد العالمي. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لمعايير المحاسبة

هو تعزيز تجسيد الواقع في الإبلاغ المالي. وشكل وضع تلك المعايير عنصراً رئيسياً في تعزيز الجودة العالية للإبلاغ المالي، لكن لا يزال للشركات ومراجعي الحسابات والمنظمين أيضاً دور هام في ذلك الصدد. ومن الضروري إجراء مناقشات عامة وكفالة الشفافية والتمويل المستقل، علاوة على التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي، لتيسير تحقيق الجودة العالية للإبلاغ المالي. وتشمل المشاريع الجارية توفير التوجيه بشأن المحاسبة في مجالي الصكوك المالية وعقود الإيجار.

## باء- الأسس الجوهرية للإبلاغ العالي الجودة: المتطلبات الدولية لمراجعة الحسابات والضمان والممارسات الجيدة في مجال تنفيذها

(البند ٣ من جدول)

١٠- قالت المشاركة في حلقة النقاش عن منظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا في بيانها، إن المنظمة أسهمت في تحسين النمو الاقتصادي وخفض الفقر وتعزيز الاستثمار على الصعيدين الدولي والوطني، منذ تأسيسها قبل أكثر من ٢٢ عاماً. واجتذبت البلدان الأعضاء في المنظمة قدراً متزايداً من الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، وستواصل المنظمة مساعدة البلدان الأفريقية من خلال تعزيز وضع إطار قانوني مستقر وفعال ومنسق.

١١- وقدم ممثل المفوضية الأوروبية استعراضاً عاماً لإطار الإبلاغ من جانب الشركات المعمول به على المستوى الأوروبي. وكان الاتحاد الأوروبي قد بدأ مواءمة التقارير المالية في أواخر سبعينيات القرن الماضي، بغرض تيسير الاستثمار عبر الحدود وتسريع تكامل أسواق رأس المال الأوروبية. وأدى وجود مجموعة مشتركة من المبادئ إلى أن تكون البيانات المالية في الاتحاد الأوروبي ليست ذات جودة عالية فحسب، بل وقابلة للمقارنة إلى حد كبير. ويتعين على الدول الأعضاء أن تدمج التوجيه المتعلق بالإفصاح عن المعلومات غير المالية (التوجيه 2014/95/EU) في تشريعاتها الوطنية قبل نهاية عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، تنظر المفوضية الأوروبية في كيفية تيسير دخول الشركات الصغيرة إلى الأسواق العامة؛ ويتمثل أحد الاحتمالات في وضع حل محاسبي طوعي مصمم خصيصاً لذلك الغرض.

١٢- وقدم المشارك في حلقة النقاش عن مجلس الإشراف على المصلحة العامة وصفاً لدور المجلس. وقد تأسس المجلس في عام ٢٠٠٥، عندما قررت السلطات العامة منح مزيد من الاهتمام لوظيفة مراجعة الحسابات حفاظاً على المصلحة العامة عند وضع المعايير. وتشمل الاتجاهات الحالية لمراجعة الحسابات إضفاء طابع رسمي متزايد على شروط استقلال مراجع الحسابات، وأهمية معايير التعليم لمراجعي الحسابات، وإدخال نظام خاص للكيانات المعنية بالمصلحة العامة، وتأثير التكنولوجيا على إطار مراجعة الحسابات. وتزايدت بشكل مطرد أهمية هيئات من قبيل الفريق الأوروبي لتفتيش مراجعة الحسابات والمنتدى الدولي لمنظمي مراجعة الحسابات المستقلين، ومجلس الرقابة على مساءلة الشركات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، في ما يتعلق بكفالة إنفاذ معايير مراجعة الحسابات. وسلط المشارك الضوء أيضاً على أهمية تقديم التقارير غير المالية.

١٣- وتساءل أحد الخبراء عن السبب في عدم إحراز مزيد من التقدم في إنشاء مركز وثائق مماثل للمركز التابع للجنة الأوراق المالية والبورصة بالولايات المتحدة الأمريكية، كي يتمكن أعضاء الاتحاد الأوروبي من تيسير الحصول على البيانات المالية. ورد عليه المشارك في حلقة النقاش قائلاً إنها مهمة صعبة. وأشار مشارك آخر في حلقة النقاش إلى إحراز تقدم من خلال التوجيه المتعلق بالشفافية (التوجيه 2013/50/EU)، وإلى أن العمل جارٍ على إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية ونقطة دخول مركزية يمكن من خلالها الحصول على البيانات المالية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

١٤- وركزت المشاركة في حلقة النقاش عن المنتدى الدولي لمنظمي مراجعة الحسابات المستقلين في بيانها على الدور الهام لمراجعي الحسابات في تعزيز اتساق التقارير المالية وقابليتها للمقارنة وجودتها العالية. وأعربت عن رأيها بأن الفترة التالية لعام ٢٠١٥ ستشهد مزيداً من الدعوات إلى أن تقدم الشركات المدرجة في القائمة تقارير متكاملة، ومزيداً من طلب المستخدمين على المعلومات غير المالية. وقد أظهرت تقارير المسح السنوي للمنتدى (للفترة ٢٠١١-٢٠١٣) قصوراً في الاتساق والشك المهني في أداء مهام مراجعة الحسابات. لذلك، قرر المنتدى وأعضاؤه زيادة الضغط على قيادات الشركات الكبرى لمراجعة الحسابات في الشبكة كي تحسن خطط العمل على الصعيد العالمي؛ وستقدم تلك الشركات أيضاً مساهمات منتظمة في عملية وضع المعايير الدولية.

١٥- وردت على سؤال من أحد الخبراء بشأن الاتجاه المتزايد إلى أن يستخدم المنظمون موظفين لإجراء عمليات التفتيش، فقالت إن أعضاء المنتدى يجرون عمليات التفتيش على مراجعة الحسابات من خلال التعاقد مع خبراء لا ارتباط لهم بمهنة المراجعة. وأعربت، في ردها على استفسار آخر، عن اتفاقها مع الرأي القائل بوجوب أن تراعى في معايير مراجعة الحسابات التطورات التي تطرأ في مجال التكنولوجيا بغرض تمكين مراجعي الحسابات من رفع كفاءة أدائهم لوظيفتهم. ولا شك في أن التحديات الرئيسية على طريق التقدم تشمل كيفية التعامل مع القضايا والاتجاهات الناشئة والابتكارات في مجال وضع معايير مراجعة الحسابات.

١٦- وركز ممثل المجلس الدولي لمعايير المحاسبة على أهمية الشفافية والكفاءة والمساءلة. وقال إن الشفافية تتيح للمستخدمين إمكانية اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة، كما أن جودة الإبلاغ المالي العالية تكفل كفاءة تخصيص رؤوس الأموال. وأوضح أن المجلس يعمل على إكمال بعض المشاريع الكبرى ذات الصلة بالمحاسبة في مجال الإيجارات وعقود التأمين والأطر المفاهيمية والتوجيه المتعلق بالإفصاح عن المعلومات غير المالية وعمليات الاستعراض التي تعقب التنفيذ. ويكمن التحدي المائل أمام المجلس في الوقت الراهن في إيجاد أفضل نهج لإدخال التقارير غير المالية في نطاق اختصاصه.

١٧- وتناول المشارك في حلقة النقاش عن اتحاد المحاسبين الدولي الفوائد الاجتماعية لمهنة المحاسبة في ما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال إن أحد أوجه إسهامها الحاسمة تتمثل في كفاءة الإدارة السليمة وإدارة المنظمات من خلال توظيف المهارات المهنية للمحاسبين، وضمان الجودة العالية في الإبلاغ من جانب الشركات، ومراجعة الحسابات والضمان، ودعم ذلك كله بالسلوك المهني وفق الأخلاقيات التي أقرها الاتحاد لعمل المحاسبين. وأشار إلى أن أهداف التنمية

المستدامة ستنشأ عنها مطالبات جديدة تقتضي أن تقدم الشركات تقارير عن مساهماتها في تحقيق تلك الأهداف.

١٨- وأبرز رئيس فرع المؤسسات في الأونكتاد أهمية معايير مراجعة الحسابات والضمان في سياق أدوات تطوير المحاسبة.

١٩- وأشار أحد الخبراء، أثناء المناقشات التي تلت ذلك، إلى نشوء زخم عالمي من أجل إحداث تغيير في تقارير الشركات وتقارير مراجعي الحسابات معاً. وحدد مجلس المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والضمان ثلاثة أهداف استراتيجية للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٩، وهي: كفالة استمرار أن تكون المعايير الدولية لمراجعة الحسابات هي أساس تنفيذ عمليات مراجعة عالية الجودة على نطاق العالم، من خلال الاستجابة في الوقت المناسب إلى المسائل التي تلاحظ أثناء الممارسة والتطورات التي تطرأ، وكفالة تطور معايير المجلس حسب ما تقتضيه ضرورة تلبية احتياجات أصحاب المصلحة التي تنشأ في مجالات الخدمات الأخرى غير مراجعة حسابات البيانات المالية، وتعزيز التواصل والتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في سلسلة الإبلاغ عن المسائل المتعلقة بالمصلحة العامة وذات الصلة بمراجعة الحسابات والضمان والخدمات المرتبطة بهما.

٢٠- وتشمل المعايير التي أصدرها المجلس بشأن تقارير مراجعي الحسابات المنقحة، مسائل من بينها رأي مراجعي الحسابات والمسائل الرئيسية لخدمات مراجعة الحسابات التي تطلبها الكيانات المدرجة في القائمة والشواغل المستمرة والمسؤوليات من قبيل الاستقلال والالتزامات الأخلاقية. وتشكل مناقشة المسائل الرئيسية لمراجعة الحسابات أحد العناصر الأساسية في التقارير المنقحة لمراجعة الحسابات. ويتعين في إطار هذا الشرط الجديد، أن يدرج مراجع الحسابات في تقريره المسائل الأشد أهمية لمراجعة حسابات البيانات المالية وفق رأيه المهني. وتعالج المشاريع ذات الأولوية في خطة عمل المجلس للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، مسائل ضبط الجودة ومراجعة الحسابات الجماعية والشك المهني ومراجعة التقديرات المحاسبية. يضاف إلى ذلك أن المجلس شكّل أفرقة عاملة لمعالجة مسائل الابتكارات والإبلاغ المتكامل والمعلومات المستخلصة من تحليل بيانات مراجعة الحسابات.

٢١- وأعرب أحد الخبراء عن رغبته في معرفة نطاق المسائل الرئيسية التي تشملها مراجعة الحسابات، وما إذا كان هناك حد للعدد الذي يجوز لمراجع الحسابات مناقشته من هذه المسائل الرئيسية، وكيف يتصرف مراجع الحسابات إذا لم ترغب الإدارة في الإفصاح عنها. وقال عضو في فريق الخبراء إن مسؤولية الإفصاح عن المسائل الرئيسية لمراجعة الحسابات تقع على الأرجح على عاتق مراجع الحسابات وليس إدارة الكيان الذي يقوم بالإبلاغ. وعلاوة على ذلك، لا يعفي عرض المسائل الرئيسية لمراجعة الحسابات في التقرير المراجع من إصدار رأيه المهني وفقاً لمتطلبات معايير مراجع الحسابات. ولا تجوز مثلاً، الاستعاضة بعرض المسائل الرئيسية لمراجعة الحسابات عن إصدار رأي متحفظ إذا اقتضت معايير مراجعة الحسابات ذلك. واستجاب المتحدث لطلب أحد الخبراء وقدم مزيداً من المعلومات عن الأفرقة العاملة التابعة للمجلس والمعنية باستخلاص المعلومات من تحليلات بيانات مراجعة الحسابات، وبالابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٢٢- وتحدثت المشاركة في حلقة النقاش عن لجنة بازل للمراقبة المصرفية عن أهمية المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والضمان وتطبيقها. وقالت إن الفترة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية شهدت طرح تساؤلات عن توقعات مراجعة الحسابات وجمود تقاريرها، نظراً إلى أن كثيراً من المصارف التي حصلت على آراء مراجعة حسابات نظيفة قبل الأزمة واجهت صعوبات جمّة. ومع أن اللجنة تمارس مهام الرقابة على المصارف، فقد أيدت المعايير الدولية لمراجعة الحسابات وقدمت مقترحات تحسينات في مجالات من قبيل مراجعة بيانات الصكوك والتقديرات المالية، والاستفادة من عمل الخبراء الآخرين المتعلق بإعداد نماذج تقييمات مالية متعددة العناصر والشواغل المستمرة. وهناك علاقة في مجال الدورات بين وضع المعايير والتطبيق من قبل المصارف ومراجعي الحسابات والاستعراض الإشرافي والإنفاذ. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة للتواصل والحوار الهيكلي بين العناصر المختلفة في دورة التنفيذ الفعال.

٢٣- وتساءل أحد الخبراء، في المناقشة التي تلت ذلك، عن السبب في ارتفاع رسوم مراجعة حسابات المصارف في كثير من الأحيان بالمقارنة إلى الرسوم التي تدفعها شركات ذات هياكل شديدة التعقيد في قطاعات أخرى. وقالت المشاركة إن اللجنة ليس لديها موقف معين بشأن تلك الرسوم. بيد أن المصارف الكبرى التي تتعامل على الصعيد الدولي لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي ويجب عليها لذلك استيفاء أعلى المعايير، بما في ذلك معايير مراجعة الحسابات.

٢٤- وعرضت مشاركة أخرى في حلقة النقاش تجربة بلدها في مجال إعداد التقارير المالية في القطاع العام ومراجعتها، وفي ما يتعلق بدور المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في ذلك السياق. وقالت إن الدستور ينص على عرض الآراء الحقيقية والعادلة في البيانات المالية في بلدها. وأضافت أن إدخال نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق في بلدها عزز فائدة البيانات المالية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالميزانية. وأردفت أن بلدها يطبق المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات الصادرة عن المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

٢٥- وردت على استفسارات عدد من الخبراء بقولها إن ديوان مراجعة الحسابات في بلدها مستقل ومنشأً بحكم القانون. وقالت إن ملاك موظفي المؤسسة التي تعمل فيها يفني باحتياجاتها وهي لا تستعمل خدمات مكاتب مراجعة الحسابات التابعة للقطاع الخاص. وأضافت أن تقرير مراجعة الحسابات المتعلق بالبيانات المالية الموحدة لعام ٢٠١٤ في بلدها اشتمل على ٦٦ استنتاجاً على مستويات مختلفة من الأهمية.

٢٦- وشدد المشاركون في حلقة النقاش عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة في بيانه على أهمية معايير مراجعة الحسابات من أجل كفاءة الإبلاغ المالي ذي الجودة العالية وكسب ثقة المستثمرين والمستخدمين الآخرين. وناقش العلاقة التبادلية بين معايير المحاسبة وعمليات إعداد البيانات المالية وإدارة الشركات ومراجعة الحسابات والمستثمرين والإنفاذ. وأكد أن بناء القدرات هو أساس تطوير الكفاءات على نطاق سلسلة الإمداد بالمعلومات. وناقش طبيعة المعايير القائمة على المبادئ وشروط إصدار أحكام ذات أهمية كبيرة في مجال إعداد البيانات المالية ومراجعتها. وأضاف أن

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عملت على تشجيع التثقيف القائم على إطار محدد من أجل دعم التنفيذ المتسق لتلك المعايير.

٢٧- وتطرق الخبراء، في المناقشة التي تلت ذلك، إلى عدد من المسائل التي شملت مراجعة الإطار المفاهيمي للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة وتأثيره، وقدرة شركات مراجعة الحسابات الصغيرة على استخدام أدوات استخلاص المعلومات من تحليلات بيانات مراجعة الحسابات، وتثقيف المستخدمين في مجال البيانات المالية للقطاع العام، ودور المعايير في اختيار المصارف.

٢٨- وفي حلقة نقاش أخرى، عرض أحد الخبراء تجربة بلده في مجال تطبيق معايير وطنية قائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وفي ما يتعلق بمسائل مراجعة الحسابات ذات الصلة التي نشأت أثناء عملية التنفيذ. وناقش الخبير النهج التي أتبعها بلده في إعادة تقييم المباني والأراضي، والاستفادة من الأحكام الانتقالية عند تطبيق تلك المعايير لأول مرة. وقال إنه اكتنفت تطبيق نظام الإبلاغ المالي على أساس الاستحقاق بعض الصعوبات. وأعرب عن اختلاف منظمته في الرأي مع مكتب المراقب المالي المسؤول عن مراجعة تلك البيانات المالية. وأشار إلى أن تطبيق المعايير الدولية لمراجعة الحسابات على مراجعة البيانات المالية للقطاع العام المعدة على أساس الاستحقاق، مثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتوضح من ذلك ضرورة إجراء مشاورات مكثفة وسط أصحاب المصلحة على اختلافهم، بما في ذلك معدي الحسابات ومراجعيها.

٢٩- وتناول المشاركون في حلقة النقاش عن مجلس تحقيق الاستقرار المالي المجالات ذات الأولوية للمجلس، بما في ذلك عمليات الإفصاح المتعلقة بتغير المناخ، واهتمامات المجلس المتعلقة بتحسين دور مراجعة الحسابات الخارجية في توفير المعلومات للمشرفين المعنيين بالحیطة المالية، وتعزيز فعالية تنظيم المراجعة الخارجية. وأشار إلى ضرورة مراجعة الحسابات ذات الجودة المثلى للمؤسسات المالية ذات الأهمية على الصعيد العالمي. وأضاف أن عمليات مراجعة الحسابات ذات الجودة العالية وعمليات الإفصاح ذات الصلة والمتعلقة بالمخاطر الموثوقة تعتمد على عدم تساهل مراجعي الحسابات وتحليلهم بروح الشك المهني، وتمسكهم بتقديم بيانات وعمليات إفصاح تعزز الآراء الحقيقية والعادلة. وتشمل الشواغل نوعية مراجعة الحسابات المتعلقة بالرقابة الداخلية، وتراجع قيمة القروض، والتقييم على أساس المؤشرات الذاتية، وميل مراجعي الحسابات الخفي إلى عدم الطعن في تقديرات الإدارة أو عزوفهم عن ممارسة الشك المهني.

٣٠- وقال أحد الخبراء، في المناقشة التي تلت ذلك، إن المجلس ليس مسؤولاً بصورة مباشرة عن استعراض كتيبات تخصيص الاعتمادات لدى المصارف في الدول الأعضاء فيه. وأشار خبير آخر إلى أن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة قد نشر، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، متطلباته بشأن المعايير المحاسبية المتعلقة بتقديرات خسائر القروض المتوقعة، وسيتمخض مجلس معايير المحاسبة المالية خطوة مماثلة في الربع الأول من عام ٢٠١٦. ويعتزم مجلس تحقيق الاستقرار المالي أن يطلب إلى المجلس الدولي لمعايير المحاسبة ومجلس معايير المحاسبة المالية، النظر في الأجل الطويل في مسألة توحيد متطلباتهما المتعلقة بتقديرات خسائر القروض المتوقعة.

٣١- وتناول المشاركون في حلقة النقاش عن البنك الدولي التحديات التي تواجهها البلدان في تنفيذ المعايير الدولية لمراجعة الحسابات؛ التي شملت تعقيدات إعداد التقارير المالية، وصعوبة تطبيق النهج القائم على المخاطر، واتباع نهج الشك المهني، وتوثيق أعمال مراجعة الحسابات، والتواصل مع المكلفين بمهام الإدارة، وضرورة تعزيز متطلبات تقديم تقارير مراجعة الحسابات.

٣٢- وقال إن منظمته قدمت الدعم في مجال بناء القدرات. ففي أوروبا ووسط آسيا مثلاً، أصدر البنك الدولي مرشداً بشأن تشريعات الاتحاد الأوروبي، ونظم سلسلة حوارات إقليمية، وقدم مشورة سياساتية بشأن إصلاح مراجعة الحسابات، وقدم الدعم لاعتماد المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وعقد منتدى لتبادل خبرات المشرفين الماليين بشأن بعض مواضيع مراجعة الحسابات، وأعد مناهج لقياس الأداء المحاسبي، وأجرى دراسات إقليمية بشأن أنظمة الرقابة العامة. وقال المتحدث إن الأنظمة المجزأة فيما يتعلق بالإبلاغ المالي للأغراض العامة، وقواعد الحياطة، والرقابة على مراجعة الحسابات، شكلت عقبات أمام تحقيق هدف الجودة العالية في مراجعة الحسابات. وأضاف أن هناك عدد من التحديات المتعلقة بمراجعة حسابات القطاع العام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وممارسة أنشطة المحاسبة، علاوة على تقديم التقارير غير المالية.

٣٣- ورد على سؤال أحد الخبراء فيما يتعلق بضرورة مراجعة حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فأشار إلى أن الجهات التي تطلب مراجعة الحسابات تتحمل عبء إثبات جدوى طلباتها.

٣٤- وفي بيان آخر، عرض المشاركون في حلقة النقاش عن اتحاد المحاسبين الدولي منظور المنظمات المحاسبية المهنية. وقال إن المعايير الدولية لمراجعة الحسابات اعتمدت بالفعل، أو شارفت الاعتماد، في نطاق ١٠٦ ولايات قضائية، أو يجري العمل على تحقيق اتساق المعايير الوطنية معها. وأضاف أن شركات المحاسبة تواجه تحديات تقنية، إضافة إلى التحديات المتعلقة بالسوق وتنظيم الممارسات. وقد أثرت الأنظمة التي اعتمدت مؤخراً بشأن زيادة متطلبات مراجعة حسابات الكيانات المعنية بالإبلاغ، على خدمات مراجعة الحسابات، وبخاصة في مجال التعاقدات المتعلقة بالاستعراض والامتثال. وأدت منظمات المحاسبة المهنية دوراً هاماً في مجال تطبيق المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، من خلال نشر المعايير أو توفير التوجيه أو التثقيف أو التدريب بشأن تطبيقها، على سبيل المثال. ورد أحد المتحدثين على طلب أحد الخبراء بأن قدم أمثلة على خدمات مراجعة الحسابات، باستثناء التأمين المعقول، وبشأن تطبيقها في دول أعضاء مختلفة. وأوضح أن الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية في الاتحاد الأوروبي، التي تستدعي أن تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بيانات مالية، يختلف عن الحد الأدنى للمتطلبات التي تستدعي إجراء مراجعة حسابات بغرض التأمين المعقول، وتقل عتبتها عن الحد الأول.

٣٥- وعرض مشارك آخر في حلقة النقاش تجربة شركة محاسبة دولية صغيرة مع تطبيق المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، بغرض رفع جودة المراجعة وتيسير تكامل الشركات الأعضاء في مواقع

مختلفة. وقال إن عدم وجود معايير مشتركة في إطار مجموعة شبكية موحدة يزيد من صعوبة التعاقد على مراجعة الحسابات. وأشار إلى التحديات التي تكتنف إجراءات عمليات استعراض الجودة، وإلى صعوبة تيسير تنقل الموظفين وإقامة برامج تدريبية منتظمة بسبب العقبات الماثلة. وقال إن شركته تغلبت على تلك العوائق من خلال تطبيق المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وأصبحت عضواً في منتدى الشركات. ورد على سؤال أحد الخبراء قائلاً إن شركته استخدمت برمجيات شائعة الاستخدام لمراجعة الحسابات، بغية تيسير عملية المراجعة داخل الشركات في الشبكة.

٣٦- وأكد المشارك في حلقة النقاش عن الاتحاد الأوروبي للمحاسبين ومراجعي الحسابات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في بيانه، على أهمية تطبيق معايير قوية في مجال إعداد التقارير المالية ومراجعتها، من أجل كفالة الجودة العالية في الإبلاغ المالي. وسلط الضوء على عدة جوانب من جهود إصلاح مراجعة الحسابات وعلى لائحة مراجعة الحسابات التي طبقت مؤخراً في الاتحاد الأوروبي. وقال إن استمرار فجوة التوقعات، وتعقيد معايير الإبلاغ المالي، والنظر إلى مراجعة الحسابات باعتبارها عبئاً إدارياً على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، تشكل تحديات يتعين التغلب عليها. وأعرب عن ضرورة تثقيف المستخدمين لسد فجوة التوقعات. وأضاف أن دراسة أجريت مؤخراً أوضحت أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي قبلت طواعية الخضوع لمراجعة الحسابات حصلت على تقديرات ائتمانية أفضل. وقدم، في رده على استفسارات بعض الخبراء، أمثلة لتصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاتحاد الأوروبي وألمانيا، وأعرب عن ضرورة تطوير مهارات مهنية قوية وتعزيز الأخلاقيات المهنية السليمة لمعالجة مسألة تضارب المصالح الذي قد ينشأ عندما كان يتلقى مراجع الحسابات أجره من الجهة الخاضعة للمراجعة.

٣٧- وقال اثنان من الممثلين إن منظمتهما عملتا بالتشاور مع بعضهما عند إعداد أدوات تطوير المحاسبة، وأكدوا أن تعاونهما سيستمر. وأعرب أحد الخبراء عن رغبته في معرفة الكيفية التي يستطيع بها القطاع العام اجتذاب المواهب والاحتفاظ بها. ورد على ذلك أحد المشاركين في حلقة النقاش موضحاً أنه يمكن الحصول على معلومات إضافية في ذلك الصدد من مركز المعلومات الإلكتروني Federation's Global Knowledge Gateway التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين. وقال خبير آخر إن تقارير الاستدامة حرّية بأن تيسر تحقيق التوازن بين السلطة التنظيمية للدول الأعضاء والقوة الاقتصادية للمؤسسات.

## جيم- استعراض الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز دور الإبلاغ من جانب الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٨- عرض أحد ممثلي أمانة الأونكتاد هذا البند من جدول الأعمال قائلاً إن الإبلاغ من جانب الشركات يمكن أن يسهم بقدر كبير في نجاح تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها. وأضاف أن بؤرة تركيز العمل الذي قام به فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل في وقت سابق

بشأن الإبلاغ عن الاستدامة هي المحاسبة والإبلاغ بشأن التكاليف والخصوم البيئية والمؤشرات المتعلقة بكفاءة النظام الإيكولوجي ومسؤولية الشركات تجاه إعداد التقارير السنوية.

٣٩- وأوضح ممثل الفريق الاستشاري المعني بالإبلاغ من جانب الشركات وأهداف التنمية المستدامة التابع لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، أن أنشطة الشركات يمكن أن يؤثر على نتائج هذه الأهداف. وينبغي أن يكون هدف فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل هو الحصول على تغذية مرتدة من الشركات وأن يشجعها على تبني الممارسات المستدامة. ونظراً إلى أن الإبلاغ عن أشياء هامة قد يؤثر على سلوك الشركات، فقد تفيد مواءمة ذلك السلوك مع الأهداف.

٤٠- وأعربت ممثلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن ضرورة تعزيز نوعية التقارير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون المسؤولية الاجتماعية للشركات أداة لقياس التقدم المحرز تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن الضروري إنجاز عمل إضافي في مجالات التوجيه، واتساق نمط ومنهجيات استهلاك المياه، والجودة، والمواد الكيميائية، والنفايات، واستهلاك الموارد الطبيعية. وأوصت بربط ممارسات الإفصاح مع هدف استراتيجي يرمي إلى أن تكون الشركة طرفاً مساهماً فعالاً في تحقيق التنمية المستدامة، وربطها كذلك بفهم السياق الذي يحدث فيه تأثير الأعمال التجارية. وأشارت إلى الأهمية الكبيرة للتعاون على نطاق جميع القطاعات وعلى امتداد سلاسل القيمة ووسط أصحاب المصلحة ومستخدمي المعلومات. وقالت إن الضمان يعزز مصداقية التقارير. وأضافت أن منظماتها أصدرت، في عام ٢٠١٢، منشوراً يتصل بالعمل بعنوان "توقعات البيئة العالمية: البيئة من أجل المستقبل الذي نصبو إليه".

٤١- وردت على سؤال من أحد الخبراء فقالت إن عدداً من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم أعرب عن الاهتمام بالتقارير المالية وغير المالية، وأشارت إلى تزايد الاهتمام بتعزيز مبادرات استدامة أداء القطاع الخاص.

٤٢- وأعرب المشاركون في حلقة النقاش عن المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل عن رغبة المجلس في مواءمة سلوك الشركات مع قرارات الاستثمار. وقال إن اعتماد نظام الإبلاغ المتكامل قد يؤدي إلى تحوّل بؤرة التركيز في عدة مجالات: من نظام أسواق رأس مال تمويلية إلى نظام شامل، ومن إبلاغ منغلق على الذات إلى إبلاغ متكامل، ومن أسواق رأس مال قصيرة الأجل إلى أسواق مستدامة ذات منظور طويل الأجل. وأضاف أن الإبلاغ من جانب الشركات مرتبط بالهدف ١٢-٦ من أهداف التنمية المستدامة، لكنه ذو صلة أيضاً بالهدف ١٧ المتعلق بالشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. ويستطيع الأونكتاد أداء دور رئيسي في التنسيق مع الوكالات الأخرى المعنية بالإبلاغ من جانب الشركات. وقد أدى المجلس دوراً في الحوار المتعلق بالإبلاغ من جانب الشركات، الذي أنتج خريطة مشهد توضح كيفية تناغم المعايير والأطر من منظور الإبلاغ المتكامل.

٤٣- وقال المشارك في حلقة النقاش عن مجموعة أصدقاء الفقرة ٤٧ إنه ينبغي أن يؤدي جميع أصحاب المصلحة دوراً إيجابياً في تعزيز الإبلاغ عن الاستدامة. وينبغي مثلاً، أن تشجع الحكومات الشركات على دمج معلومات الاستدامة في دورة تقاريرها. وقال المتحدث إن منظمته أصدرت وثيقة عن دور الهيئات العامة في تعزيز الإبلاغ عن الاستدامة، ومن المقرر صدور منشورين: أحدهما عن السياسة العامة المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة من جانب الشركات في خمسة بلدان، والآخر عن القطاع المالي. وشملت بعض التحديات الرئيسية المتعلقة بتعزيز اتساق تقارير الاستدامة تعريف الأهمية النسبية وتقارب المبادرات المتنافرة القائمة. وشدد المتحدث على ضرورة قيام شراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز التقارب بين المبادرات والتنسيق بين أصحاب المصلحة.

٤٤- وشدد ممثل عن الاتحاد الدولي للمحاسبين على أهمية إدارة الشركات والشفافية في تحقيق أهداف القطاع الخاص ودوره الحاسم في ذلك الصدد. وأعرب عن ضرورة إشراك كبار المديرين ومجالس الإدارة في الشركات بغرض تشجيع الإبلاغ عن الاستدامة. وأضاف أن التوصل إلى رؤية طويلة الأجل أمر شديد الصعوبة، وأن الشفافية شديدة الأهمية لتوضيح ذلك. وأشار مع القلق إلى تراجع التزام كبار المسؤولين التنفيذيين بالاستدامة، وسلط الضوء على أهمية التفكير المتكامل، معرباً عن ضرورة أن تظهر الشركات أن لديها أغراضاً استراتيجية وأن تمنع التفكير في مخاطرها وفرصها الجوهرية. ويستطيع المحاسبون المحترفون الإسهام في تعزيز سهولة تكيف المنظمات مع ظروف العمل والتأثير على إمكانية دمج مسائل الاستدامة في الاستراتيجية التنظيمية والشؤون المالية والعمليات والاتصالات.

٤٥- وقالت المشاركة في حلقة النقاش عن مجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ في بيانها إن الاستنتاجات المتعلقة بالمبادرات التي درسها المجلس أظهرت أن الأهداف كانت متوائمة وأنه كان هناك توافق في الآراء على جزء كبير من المحتوى. ومع ذلك تبقت عدة تحديات، مثل وجود مقاييس وتعريفات متعددة في وقت واحد، علاوة على التحديات التشغيلية والتنظيمية والتقنية. ومن أمثلة ذلك التحدي الفني الذي يشكله وضع حدود للإبلاغ من قبل الكيانات المختلفة. وكذلك تحديد ما إذا كان نطاق التقارير ينبغي أن يشمل الشركة الأم فقط أو أن يشمل أيضاً تأثير الكيانات المعنية الأخرى على امتداد سلسلة القيمة؟ وقالت في ذلك الصدد، إنه ينبغي تنفيذ مزيد من التدابير لتنسيق عمل المنظمات المختلفة العاملة في ذلك المجال. وأضافت أن أهداف التنمية المستدامة تستند إلى احتياجات المجتمعات وكوكب الأرض، وأنها تضيف عبء متطلبات الإبلاغ إلى المتطلبات القانونية الموجودة أصلاً. وسيكون من المفيد النظر في السوابق التاريخية ذات الصلة من أجل توسيع نطاق التعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل تحفيز التقدم وزيادة إشراك المجتمع المالي. وما يهم في ذلك هو عدم وجود مقر مؤسسي لمناقشة الموضوعات الرئيسية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٤٦- وردت المتحدث على سؤال أحد الخبراء موضحة أن مجموعة أصدقاء الفقرة ٤٧ تتلقى التمويل من أعضائها. وقالت إن التمويل لا يزال من الشواغل على الرغم من أن البلدان تتكفل بنفقات سفرها، وتوفر التمويل لبعض البلدان، حسب الاقتضاء. وأضافت أن اجتذاب أعضاء جدد يشكل تحدياً أيضاً.

## دال - مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

### ١ - توجيه بشأن الممارسات الجيدة في مجال رصد الامتثال والإنفاذ

٤٧ - قال رئيس فرع الأونكتاد المعني بالمؤسسات في معرض تقديمه لهذا البند من جدول الأعمال، إن الأمانة أصدرت مشروع وثيقة توجيهية بشأن رصد الامتثال والإنفاذ. وقال إن التحديات المتعلقة بتلك المهام تتمثل في حداثة ذلك الموضوع، والترابط الكبير مع الأطر المؤسسية والقانونية المختلفة، وقصور رأس المال البشري والكفاءات، ونقص الولايات والمنهجيات والقدرات التقنية. وقال إن نظام رصد الامتثال والإنفاذ الفعال يتميز بوجود مؤشرات معيارية ومراجع أساسية، مثل الممارسات الجيدة والأمثلة، وأنشطة ومنهجيات، مثل اختيار الكيانات التي تخضع للتفتيش وتقييم الأثر. وينبغي أن يكون لهذا النظام أيضاً قاعدة مؤسسية قوية، وأن ينفذ على يد سلطات إدارية مختصة ذات مسؤوليات واضحة وسلطات تحقيق وإنفاذ واسعة.

٤٨ - وأعربت ممثلة وزارة مالية أوكرانيا في بيانها، عن أهمية هذا النظام لاقتصادات السوق الناشئة بصفة خاصة، مثل أوكرانيا. وقالت إن الوظائف المؤسسية التالية ذات أهمية كبيرة لتعزيز الجودة العالية في مجال الإبلاغ المالي، وهي: سيادة القانون، وجودة التنظيم، ومكافحة الفساد، والإدارة السليمة، والاستقرار السياسي، والمساءلة. واقترحت أن يشارك القطاع العام في رصد الامتثال والإنفاذ، وأشارت إلى أهمية تعزيز المساءلة والشفافية وتقييم مخاطر الأداء في القطاع العام.

٤٩ - وقال المشارك في حلقة النقاش من مجلس الإبلاغ المالي في نيجيريا، إن الاتحاد الدولي للمحاسبين يرى أن الهيئات الأعضاء في الاتحاد تتحمل المسؤولية عن إثبات وجود قدرات وطنية قوية لرصد الامتثال والإنفاذ، وتوفير الحماية لمصالح المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين، وتكفل ممارسة الإدارة السليمة في الشركات والدقة والموثوقية في عمليات الإبلاغ المالي والكشف عن البيانات المالية للشركات. وأضاف أن هناك تحديات تقلل من فعالية الأنظمة، مثل: ضعف الإنفاذ والتجاوزات التنظيمية الناجمة عن ضغوط سياسية، وقصور المعايير المهنية. وقال إن المجلس يشجع وجود نظام انضباط وإنفاذ ذاتي لدى الشركات. ومن شأن وجود نظام فعال لرصد الامتثال والإنفاذ أن يساعد في منع اللجوء إلى المحاكم، عن طريق تسوية الخلافات قبل نشوء الحاجة إلى اتخاذ إجراءات قانونية.

٥٠ - وأعرب أحد الخبراء عن رغبته في الحصول على مزيد من المعلومات عن ممارسات المجلس المتعلقة باختيار أعضاء لجان مراجعة الحسابات، وإنفاذ الامتثال للمتطلبات من قبل شركات الصالح العام. وأوضح المتحدث أن لجان مراجعة الحسابات في نيجيريا تتألف من ثلاثة أعضاء من أصحاب المصلحة وثلاثة مديرين، ويتعين عليها تقديم طلبات للحصول على رقم في سجل المجلس المالي. وقال إن المجلس يعمل على تشكيل فريق معني بإنفاذ الإبلاغ من قبل هيئات القطاع العام، وعلى وضع خطط لاستخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في استعراض التقارير المالية لكيانات القطاع العام.

٥١- وتساءل خير آخر عما إذا كان اشتراط أن تكون لدى الشركات في نيجيريا لجان لمراجعة الحسابات ينطبق على جميع الكيانات الأخرى في البلد. وقال المتحدث إن السلطة المنظمة تتعامل بشكل رئيسي مع كيانات الصالح العام، لكن ليس مطلوباً من الكيانات الصغرى تقديم تقارير إلى مجلس الإبلاغ المالي. وأضاف أنه يشترط في بلده أن تكون لدى الشركات الخاصة والشركات المملوكة للدولة ومؤسسات الائتمان والصناديق الحكومية والوزارات لجان لمراجعة الحسابات.

٥٢- وأعرب أحد الخبراء عن رغبته في معرفة كيفية التي يمكن بها تخفيف معارضة التدابير الجديدة؛ موضحاً أن مجموعة صامته كبيرة لا ترغب في قبول التدابير التنظيمية في بلده، وأن مجموعة أقل تعمل بنشاط على إظهار معارضتها لها. وأشار المشارك في حلقة النقاش إلى أهمية اختبار التشريعات وإذكاء وعي فئات الأطراف المؤثرة وإقامة شراكات تقنية لتيسير انعقاد مناقشات وسط مراجعي الحسابات المحترفين.

٥٣- وأعرب أحد الخبراء عن رغبته في معرفة كيفية إشراف المجلس على تدابير مساءلة موظفي مراجعة الحسابات في نيجيريا، ومعرفة الخط الفاصل بين عمل المجلس وممارسته الإشراف على أداء المشرفين والمهنيين في مجال ضبط الجودة. ورد أحد المشاركين في حلقة المناقشة على ذلك قائلاً إن المجلس وكالة حكومية ولا يتدخل عادة في عمل مراجعي الحسابات إلا لأغراض ضبط الجودة. وإذا أدى المراجعون عملهم بشكل جيد، فإن المجلس يتدخل فقط عقب اكتمال إعداد البيانات المالية والموافقة عليها من قبل مجلس إدارة الشركة المعنية.

٥٤- وعرض المشارك في حلقة النقاش عن معهد سنغافورة للمحاسبين القانونيين على المشاركين إطاراً اعتمد مؤخراً لرصد الامتثال والإنفاذ في سنغافورة. وقال إن أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في تلك المهمة هم سوق سنغافورة للأوراق المالية، وهيئة المحاسبة وتنظيم الشركات، ومعهد سنغافورة للمحاسبين القانونيين، ومؤسسة المديرين في سنغافورة، ورابطة مستثمري الأوراق المالية بسنغافورة. وأضاف أن سوق الأوراق المالية شكّلت ثلاث لجان مستقلة لتعزيز سياسات تسجيل الشركات لديها وإنفاذ أنظمة التسجيل. وقد ساعد برنامج رصد الإبلاغ المالي في فحص عمليات مراجعة الحسابات التي ينفذها محاسبون عموميون، وأتاح الفرصة لتضافر جهود المنظمين من أجل تحسين نظام الإبلاغ المالي في سنغافورة. وعمل معهد سنغافورة للمحاسبين القانونيين في تعاون وثيق مع المنظمين، وأعد برامج ذات طابع إلزامي أو طوعي أو تآديبي.

٥٥- وشرح المشارك في حلقة النقاش عن الاتحاد الدولي للمحاسبين دور الاتحاد ومبادراته في مجال رصد الامتثال والإنفاذ. ويتعين على الأعضاء العمل وفقاً لسبعة بيانات تتعلق بالتزامات العضوية من أجل تحقيق الامتثال الكامل، لكنهم مع ذلك يحتاجون إلى إطار إداري. وتمثل الأنواع المختلفة من البيانات المتعلقة بالتزامات العضوية عناصر تستند إلى التعليم الإلكتروني وتتكون منها المرتكزات الأساسية الثلاث للمعايير الدولية (المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات)، بينما تشكل الأخلاقيات وضمن الجودة

والتحقيق والانضباط ذروة إطار العمل. وفيما يتعلق بتطبيق تلك البيانات، قال المتحدث إنهما تتسم بمرونة تتيح لها إمكانية استيعاب تنوع الأطراف المؤثرة والتكيف مع مستويات مختلفة من المسؤولية. وهي تشكل أيضاً أدوات تشخيصية لتحديد المجالات الأشد صعوبة لأعضاء الاتحاد. وقال إن تقرير لوحدة المتابعة يمثل مبادرة حديثة للاتحاد، وتتضح من خلاله حالة اعتماد المعايير الدولية في الولايات القضائية المعنية، علاوة على توضيح درجة استيفاء منظمات المحاسبة المهنية لمتطلبات البيانات المتعلقة بالتزامات العضوية.

٥٦ - وشدد المشاركون في حلقة النقاش عن رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين، على ضرورة تحسين معايير ممارسة مراجعة الحسابات، وضرورة استناد التقييم إلى أساس مقبول للجميع. وقال إن المنظمين يستخدمون أساساً مختلفة للتقييم، من قبيل منح نقاط (علامات) لعناصر عمليات مراجعة الحسابات وإحصاء عدد أوجه قصورها، والاحتكام إلى استنتاجات عمليات الاستعراض. وأشار إلى أن منظمي مراجعة الحسابات يصدرن استنتاجات بشأن عمليات التفتيش التي يجرؤونها وعمليات التوجيه المتعلقة بكيفية تحسين جودة المراجعة. ولا تتعلق المشكلة بعدد جوانب القصور فحسب، بل وتأثيرها على هدف مراجعي الحسابات أيضاً. وتنبع جوانب القصور عادة من قصور الكفاءة والإشراف والاستقلال. وقال المتحدث أيضاً إن مؤشرات جودة مراجعة الحسابات واستعراض الروابط بين مؤشرات الجودة وتحليل الأسباب الجذرية من شأنها أن تيسر تحديد العوامل التي تسهم في فشل عمليات المراجعة.

٥٧ - وقال المشاركون في حلقة النقاش عن مؤسسة العلاقات العامة الكورية "KPR"، إن تطوير معايير وممارسة مراجعة الحسابات في مختلف البلدان يتأثر بعوامل مثل طبيعة التمويل، وحجم المؤسسات وأسواق رأس المال وتعقيدها، وقوانين الضرائب، والبيئة القانونية. وعرض نموذجاً لمعيار 3P بعناصره الثلاثة، المنتجات والموارد البشرية والهياكل الأساسية المادية، وخلص إلى أن التكنولوجيات والنقلات النوعية ضرورية للنظر في تأثير التكنولوجيا على سلسلة إمداد الإبلاغ من جانب الشركات.

٥٨ - وأعرب أحد المتحدثين، في المناقشة التي أعقبت ذلك، عن رغبته في معرفة شروط تأهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لاستخدام نموذج المعيار 3P المقترح، وكيفية تعريف هذه المؤسسات بالمعايير المحاسبية بشكل أفضل. وقال أحد المشاركين إن حجم المنظمة لا يهم إذا كانت لديها الموارد البشرية والمنتجات والبنية التحتية.

## ٢- النسخة الإلكترونية لأدوات تطوير المحاسبة والتحديثات المدخلة على تطبيقاتها

٥٩ - قدم ممثل أمانة الأونكتاد موجزاً للسلمات الرئيسية لأدوات تطوير المحاسبة؛ قائلاً إنهما مؤشر كمي على حالة البلد ومدى تقدمه في مجال الإبلاغ من جانب الشركات. وهي أيضاً أداة للتقييم والتوجيه الذاتي، ويمكن استخدامها في تعزيز البنية التحتية للإبلاغ في البلد، ووضع خطة عمل تقوم على التوافق في الآراء، واستيفاء احتياجات بناء القدرات. وقال ممثل الأمانة إن أدوات

تطوير المحاسبة تتكون من استبيان ومؤشرات معيارية مرجعية ونموذج إحصائي وتوجيهات بشأن كيفية تطبيقها. ويستطيع الجمهور الوصول إليها من خلال المنبر الإلكتروني "e-ADT"، باللغات الإنكليزية والإسبانية والروسية والفرنسية.

٦٠- وقدمت المشاركة في حلقة النقاش عن وزارة مالية كازاخستان في بيانها، عرضاً موجزاً للتقدم الذي أحرزه بلدها في تطبيق أدوات تطوير المحاسبة. وقالت إن كازاخستان بصدد اتخاذ خطوات تقرّبها إلى الإبلاغ من جانب الشركات وتعميمه، بما في ذلك إنشاء هيئة رقابية وتحديد المتطلبات للهيئات المهنية. وتعمل حكومة كازاخستان على تحقيق هذه الأهداف عن طريق اعتماد أدوات تطوير المحاسبة، على أمل أن يساعد ذلك في تحديد المجالات الإشكالية بدقة، ويعين على وضع خارطة طريق لتحسين البنية التحتية للإبلاغ من جانب الشركات. وعمدت الحكومة، بعد التشاور مع الأونكتاد، إلى اختيار خبير استشاري وطني للمشروع.

٦١- وتساءل بعض الخبراء عن التدابير التي اتخذتها حكومة كازاخستان من أجل اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وعن الحالة الراهنة لتنفيذ أدوات تطوير المحاسبة في البلد. وقال أحد المشاركين في حلقة النقاش إن كازاخستان عززت المساءلة وسنت قانوناً إلزامياً في ذلك الصدد؛ مشيراً إلى أن تطبيق الأدوات ما زال في مرحلة البداية. وطلب أحد الخبراء مزيداً من المعلومات عن دور الخبير الاستشاري الوطني في تنظيم عملية التقييم، في ضوء العدد الكبير من الجهات المعنية. وقال ممثل أمانة الأونكتاد إن الخبرة المكتسبة من تطبيق تلك الأدوات في كثير من البلدان أظهرت صعوبة تنسيق تلك الأعداد الكبيرة من أصحاب المصلحة، لكن الأدوات أثبتت أنها آلية فعالة في تيسير الحوار الوطني لأصحاب المصلحة.

### ٣- عمليات التحديث التي أجرتها منظمات دولية وإقليمية أخرى

٦٢- أوجزت ممثلة اتحاد المحاسبين القانونيين لمنطقة البحر الأبيض الأنشطة الرئيسية للاتحاد خلال الفترة بين دورتي فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل. وقالت إن الاتحاد جمعية غير ربحية تتكون من ١٤ مؤسسة مهنية و ١١ بلدان من منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ وهو يعمل من أجل تعزيز تكامل السوق ويتمثل هدفه في التوعية وتأسيس نظام إبلاغ مالي سليم وتعزيز بناء القدرات. ومن المقرر عقد المؤتمر السنوي الرابع عشر للاتحاد في بورتو، البرتغال، في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وتشمل مبادرات الاتحاد الحالية تنفيذ برنامج Trainex، الذي يهدف إلى كفاءة تناغم ممارسات العمل من خلال تبادل الخريجين من الشباب.

٦٣- وقدم المشارك في حلقة النقاش عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة لمحة عامة عن دور المجلس والتقدم المحرز في تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وفيما يتعلق باستعراض المعايير الدولية للإبلاغ المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (٢٠٠٩)، اكتشف المجلس أن الكثير من المسائل المتصلة بتلك المعايير يتعلق بتطبيقها وليس متطلباتها. ولذلك، أدخلت عليها تعديلات محدودة. وقد تأجل لمدة سنة موعد تحديد مستوى إيرادات تلك المعايير لعام ٢٠١٥. واكتملت

عملية صنع القرارات المتعلقة بمعياري عقود الإيجار، ويتوقع المجلس صدور معيار عقود التأمين في عام ٢٠١٦. وتوفر التحديثات الأخرى، مثل مشروع بيان ممارسات الأهمية النسبية، توجيهات بشأن تطبيق ذلك المفهوم وتشجيع التحليل النقدي. وتتناول مبادرة الإفصاح ترابط المعلومات بين البيانات الأولية والملاحظات، ويعالج مشروع تفسير اللجنة الدولية لتفسير معايير الإبلاغ المالي، المتعلق بالمحاسبة لأغراض عدم اليقين في ضرائب الدخل، الخصوم أو الأصول الضريبية في حالات عدم اليقين بشأن معاملات ضريبة الدخل. ومن المقرر صدور ورقة مناقشة بشأن إطار الإفصاح في الربع الأول من عام ٢٠١٦.

٦٤- وناقشت ممثلة عن البنك الدولي مسألة إعادة تنظيم زهاء ١٤ ممارسة من الممارسات العالمية للمؤسسة. وقالت إن الشؤون الإدارية برزت ضمن مجالات الممارسة الأساسية للمساعدة التي تقدم إلى البلدان المتعاملة مع البنك. وقدمت معلومات حديثة بشأن بعض التقارير المتعلقة بالالتقيد بالمعايير والمدونات، بما في ذلك التقرير التالي منها، AA 2.0، بشأن المحاسبة ومراجعة الحسابات؛ وعن مبادرة الإنفاق العام والمساءلة المالية، والبرامج الإقليمية والقطرية، وعلى سبيل المثال، اجتمع نحو ١٦٠ من قيادات منظمات المحاسبة المهنية من ٦٠ بلداً، في روما، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، لحضور مناسبة تتعلق ببرنامج تطوير المحاسبة من أجل النتائج.

٦٥- وناقش ممثل الاتحاد الدولي للمحاسبين نتائج دراسة استقصائية عالمية أجرتها منظمته مؤخراً عن تأثير التنظيم على الأعمال التجارية. وجرى توزيع الدراسة الاستقصائية من خلال شبكات تضم كبريات المؤسسات الدولية للمحاسبة والخدمات المالية والأعمال التجارية، وملاً استبياتها ٣١٣ مستجيباً من العاملين في مجال المحاسبة والخدمات المالية ومجموعة واسعة من الصناعات الأخرى والقطاعات التجارية، خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٥. وكشفت هذه النتائج عن ضرورة اتباع طريقة منهجية في تنظيم الأعمال التجارية بغية تعزيز النمو. وأكد الاتحاد في استجابته السياساتية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أهمية التوصل إلى توافق عالمي على مسائل تغير المناخ ذات الصلة بالتنظيم والإبلاغ. وتستطيع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في هذا الصدد، أداء دور رئيسي من خلال عمليات مراجعة أداء الحكومات الوطنية في مجال تنفيذ التزاماتها وبرامجها المتعلقة بتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها. ويتمثل اثنان من منتجات الاتحاد الهامة في إطلاق البوابة العالمية للمعرفة، التي يصل إليها أكثر من ٣٥ ألف زائر شهرياً، والدراسة الاستقصائية العالمية عن البرامج الخاضعة للرقابة الذاتية لعام ٢٠١٥، التي فتحت مؤخراً للتعليقات باستخدام ٢٢ لغة.

٦٦- وقال المشارك في حلقة النقاش عن المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل إن أهمية الإبلاغ المتكامل لم تعد موضع شك، لكن النقاش تركز على كيفية ومبررات اعتماده. وقال إن المجلس منظمة تقودها متطلبات السوق، وهي تقدم أفضل الممارسات ودراسات الحالة الإفرادية وتوجيهات التنفيذ. وأضاف أن تقديم التقارير غير المالية له أهميته المالية أيضاً، لكنه أكثر صعوبة. ومع ذلك تمارس أكثر من ألف منظمة شكلاً من أشكال الإبلاغ المتكامل، ويرغب المستثمرون في رؤية المزيد من هذه الممارسة.

٦٧- وتساءل أحد الخبراء، خلال المناقشة التي تلت ذلك، عن السبب في أن عدداً كبيراً من دول الاتحاد الأوروبي لا يطبق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، على الرغم من تمثيلها الجيد في عملية وضع معايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، مقارنة بالبلدان الأخرى. وقال أحد المشاركين في حلقة النقاش رداً على ذلك، إنه يجري الآن استعراض تشكيل المجلس وفعاليته، مؤكداً أن مؤسسة المعايير الدولية للإبلاغ المالي تسعى إلى توسيع نطاق تمثيلها وتعزيز توازنه من الناحية الجغرافية. وأضاف أن عدداً كبيراً من البلدان يستخدم المعايير الدولية للإبلاغ المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل مباشر أو كأساس لوضع معايير وطنية.

٦٨- وقال خبير آخر إن اعتماد تلك المعايير مؤخراً في النرويج أظهر اتجاهًا جديدًا في مسار تطبيقها في البلدان المتقدمة، بينما كانت تطبق في الماضي في البلدان النامية في أغلب الأحيان. وأشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى إمكانية ازدياد عدد بلدان أوروبا التي تطبق المعايير. ورأى خبير آخر أنه سيكون من الأجدى تبسيط المعايير الدولية للإبلاغ المالي، نظراً إلى أن بعض تعاريفها معقد وتصبح ترجمته، وبخاصة من أجل استخدامها من قبل الطلاب.

### ثالثاً- المسائل التنظيمية

#### ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٦٩- انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الافتتاحية، عضوي المكتب التاليين:

الرئيس: السيدة فانيا دا كوستا بورغيرث (البرازيل)

نائب الرئيس - المقرر: السيد جيرار إي (سنغافورة)

#### باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٧٠- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/72. وكان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل

- ٣- الأسس الجوهرية للإبلاغ العالي الجودة: المتطلبات الدولية لمراجعة الحسابات والضمان والممارسات الجيدة في مجال تنفيذها
- ٤- استعراض الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز دور الإبلاغ من جانب الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- ٥- مسائل أخرى
- ٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والثلاثين
- ٧- اعتماد التقرير

### جيم- نتائج الدورة

- ٧١- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في يوم الجمعة، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، استنتاجاته المتفق عليها، واتفق على أن يلخص الرئيس المناقشات غير الرسمية. ووافق أيضاً على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والثلاثين (المرفق الأول).

### دال- اعتماد التقرير

(البند ٦ من جدول الأعمال)

- ٧٢- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل لنائب الرئيس - المقرر، بوضع التقرير في صيغته النهائية، تحت إشراف الرئيس، بعد اختتام الاجتماع.

## المرفق الأول

## جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والثلاثين

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- التنفيذ العملي لرصد الامتثال والإنفاذ فيما يتعلق بشروط المحاسبة والإبلاغ العالمي الجودة من جانب الشركات
- ٤- تعزيز دور الإبلاغ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دمج المعلومات الاجتماعية والإدارية والبيئية في تقارير الشركات
- ٥- مسائل أخرى
- ٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثلاثين
- ٧- اعتماد التقرير

## المرفق الثاني

الحضور<sup>(٢)</sup>

١- حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الجزائر	ناميبيا
أنتيغوا وبربودا	هولندا
الأرجنتين	نيجيريا
النمسا	باكستان
بيلاروس	بيرو
بلجيكا	الفلبين
البرازيل	البرتغال
بوروندي	رومانيا
كمبوديا	الاتحاد الروسي
الصين	جنوب أفريقيا
كوت ديفوار	إسبانيا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	سري لانكا
فرنسا	سوازيلند
غابون	سويسرا
غانا	ترينيداد وتوباغو
اليونان	تونس
هايتي	تركيا
كازاخستان	أوغندا
الكويت	أوكرانيا
لاتفيا	الولايات المتحدة الأمريكية
ليتوانيا	فييت نام
مالي	زامبيا
مالطة	زيمبابوي
المغرب	

(٢) تحتوي هذه القائمة على المشاركين المسجلين فقط. للحصول على القائمة النهائية للمشاركين، انظر الوثيقة

- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:  
الاتحاد الأوروبي  
منظمة التعاون الإسلامي
- ٣- وكانت أجهزة الأمم المتحدة أو هيئاتها أو برامجها التالية ممثلة في الدورة:  
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- ٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:  
مجموعة البنك الدولي  
منظمة التجارة العالمية
- ٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:  
الفئة العامة  
مهندسو العالم  
المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي
-